E-ISSN : 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
Qadaya siyasiyyat

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة

Arab Impact Factor
معامل التأثير العربي
2022:(2.11)
معامل تأثير (Arcif)
2022:(0.1712)

العدد ٧٣
Issue 73

نيسان - ايار - حزيران / ٢٠٢٣
Apr. - May.- Jun. / 2023

جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

E-ISSN 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
(معامل التأثير العربي 2022) : 2.11
(معامل ارسيفArcif 2022) : 0.1712
DOI prefix: 10.58298

قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات السياسية العراقية والعربية والدولية
http://pissue.iq

رئيس هيئة التحرير
أ.د. عماد صلاح الشيخ داود
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

مدير التحرير
أ. د. علي حسين حميد
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

هيئة التحرير

أ.متمرس د. رياض عزيز هادي	المساعد الاسبق لرئيس جامعة بغداد للشؤون العلمية .
أ.د. طارق يوسف اسماعيل	جامعة كلكاري–قسم العلوم السياسية (كندا) .
أ.د. منعم صاحي حسين	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية .
أ.د. عبد الفتاح ماضي	المركز العربي للابحاث (الدوحة – قطر) ..
أ.د. عامر حسن فياض	عميد كلية الآمال الجامعة .
أ.د. قاسم محمد عبد علي	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. سرمد زكي حامد	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. عبد الصمد سعدون عبدالله	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. لبنى خميس مهدي	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. هشام حكمت عبد الستار	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. محمد ياس خضير	معهد العلمين للدراسات العليا .
أ.د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي	المعهد الدبلوماسي (الدوحة – قطر) .
أ.د. شيرزاد امين	جامعة صلاح الدين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. احمد غالب محي	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. عبد الحسين شعبان	الكلية الجامعية للاعنف وحقوق الانسان (بيروت– لبنان).
د. الكسندر داودي	جامعة ماري وود (الولايات المتحدة الاميركية).
د. فاطمة مهاجر	وزارة التعليم العالي (المملكة المغربية).

أ.م.د.حذام بدر حسين
تدقيق اللغة العربية

أ.د. عبد العظيم جبر حافظ
تدقيق ابحاث طلبة الدراسات العليا

أ. د. نصر محمد علي
تدقيق اللغة الانكليزية

تنسيق الموقع الاليكتروني
مبرمج . رؤى جعاز

التنسيق الفني والمتابعة
م.د محمد محي الجنابي

التنسيق الاداري
م. مدير شيماء بشير موسى

الشؤون المالية
م. مدير علي عبد الله جابر

البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها وليس بالضرورة عن رأي المجلة

قواعد النشر

- لغة المجلة هي اللغة العربية والانكليزية على أن يراعى الوضوح وسلامة النص.
- ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات السياسية النظرية والتطبيقية ولا سيما التي تجعل من قضايا المنطقة والعالم محط اهتمامها، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، وعلى وفق الآتي:
- أن لا يزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة عن (25) صفحة مطبوعة بثلاث نسخ مرفقة مع قرص مرن (CD)، مع مراعاة حجم الخط (14) والتباعد (1,15) ونوع الخط Simplified Arabic على ان تكون الهوامش اسفل كل صفحة مطبوعة بالطريقة الالكترونية وبحجم خط (11) ونوع الخط Simplified Arabic وتجمع بقائمة منفصلة عن المصادر في نهاية البحث.
- أن تعتمد الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد البحوث والدراسات وكتابتها وبخاصة التوثيق بحيث تتضمن:

بالنسبة للكتاب الآتي: أسم المؤلف، عنوان الكتاب، مكان النشر، الأسم الكامل للناشر، تاريخ النشر، أرقام الصفحات.

اما بالنسبة للمقالة: فتتضمن أسم الكاتب، عنوان المقالة، اسم الدورية، مكان صدورها، عددها، تاريخها، وأرقام الصفحات.

- أن تتصف البحوث والدراسات بالموضوعية والدقة العلمية.
- أن تعتمد الترقيم العشري للعناوين الأساسية والفرعية او التنصيف المعياري العام.
- يرفق مع كل بحث او دراسة ملخصين (احدهما باللغة العربية والآخر باللغة الانكليزية) وقائمة بالمراجع والمصادر المعتمدة.
- تخضع جميع البحوث المقبولة للنشر الى نظام الاستلال الالكتروني في كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين.
- يرفق مع كل بحث ودراسة سيرة ذاتية مختصرة للباحث.
- تقوم المجلة بإخطار الباحثين بإجازة بحوثهم أو دراساتهم بعد عرضها على محكمين تختارهم على نحو سري من بين أصحاب الاختصاص.
- يجوز للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو شاملة على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر بما يتماشى مع أهدافها.
- لا تلتزم المجلة بإعادة البحوث والدراسات التي يعتذر عن نشرها.

- ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من الدوريات وبأية ردود فكرية أو تصويب، وكذلك ترحب بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات ذات العلاقة ومراجعات الكتب وملخصات الرسائل الجامعية التي تتم إجازتها على أن تكون من إعداد أصحابها.

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي

مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين–بغداد – الجادرية.

E.mail: pirj@ced.nahrainuniv.edu.iq

www.Pol-Nahrain.org

الرقم الدولي ISSN 2070-9250

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1	الكرد الفيليون إشكالية المواطنة والجنسية في ضوء القانونين العراقي والدولي د. عبد الحسين شعبان	1_ 23
2	المعالجات الفكرية لإصلاح التجربة الديمقراطية في العراق ما بعد 2003 أ.م.د. طارق عبد الحافظ الزبيدي	24_44
3	وظيفة الدولة العازلة في مناطق التنافس ودورها في تطور الصراعات أ.م.د سلمان علي حسين م.د ساهرة حسن كريدي	45_62
4	المواطنة والأمن الإنساني في العراق (بعد 2003) .. الأبعاد والتداعيات الأمنية م.د حيدر قحطان سعدون	63_82
5	مؤشرات التمكين للمشاركة النسوية في العمل السياسي التجربة العراقية بعد العام 2005 إنموذجا أ.د. محمد دحام كردي	83_ 106
6	تأثير المحكمة الاتّحادية العليا في صنع السياسات العامّة للنظام السياسيّ الأمريكيّ م.د. سامر ناهض خضير	107_131
7	الدولة العراقية وفجوات عملية بناءها م.د. نسرين علي داودي	132 _165
8	العراق وعقدة السوار الجغرافي : مقاربة آدم توز "الأزمة المتعددة" منطلقاً أ.د علي حسين حميد م. د فراس عباس هاشم	166_180
9	السياسة الخارجية الفرنسية في عهد الرئيس ايمانويل ماكرون(الأزمة الأوكرانية 2022 أنموذجاً) م. م: وليد جرجيس إسعيد	181_ 197
10	النظام الإقليمي العربي في ظل التغيرات الدولية: آثار الحرب الروسية-الأوكرانية على التوازنات والتحالفات بالمنطقة عبيد الحليمي	198_216
11	أزمة الغاز العالمية 2022: الاستجابة الألمانية والأثر على أمن الطاقة في ألمانيا أ.د نوزاد عبد الرحمن الهيتي أ. ساره احمد المهندي	217_ 238
12	"المدلول السياسي لأزمة النفايات" دراسة مقارنة بين تونس ولبنان مهى بوهلال عبيد	239_254
13	الازمة الروسية الاكرانية وانعكاسها على التحولات السياسية و الأمنية في المنطقة العربية د. فؤاد جدو	255_ 281

14	الجزائر بين ثنائية إمدادات الغاز والأمن الغذائي في ظل تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية: قراءة في أبعاد التأثير والتأثر د.محمد الأمين بن عودة	282 _ 299
15	الجزائر وروسيا.. انعكاسات الحرب في أوكرانيا والبحث عن تحالفات جديدة الدكتورة عمّارة عمروس	300 _ 320
16	الاصلاحات الحكومية في العراق بين التحديات والفرص بعد عام 2003 أ.م.د. ريبوار كريم محمود	321_342
17	Concentrating the Spheres of Containment and Prevention in National Security Strategy (Utilizing Tenors and Model-Buliding in Iraq) Prof Dr. Ali Faris Hameed	343 _ 351
18	New Methods of Conflicts Resolution :Incentives and Disincentives for managing Conflict By Dr. Hussein A. Al Battawi	352_361
19	دور الدبلوماسية الدفاعية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة أسماء جاسم الحمد هاني عمر البسوس	362_391
20	الأمن القومي العربي وإستراتيجيات المواجهة (دراسة في ضوء الاخطار والتهديدات) أ.م.د. صلاح مهدي هادي الشمري	392_422
21	مراجعة مقال د.ماجد حميد خضير	423 _ 427
22	مراجعة مقال م.د احمد حسين والي	428_436

دور الدبلوماسية الدفاعية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة[∇]

The Role of Defence Diplomacy in Achieving the Goals of the UAE Foreign Policy

أسماء جاسم الحمد[1]
Asma Jassim Al-Hamad

هاني عمر البسوس[2]
Hani Omar Al-Basous

الملخص:

تنطلق الدراسة من محاولة الإجابة على تساؤل رئيس يرتبط بدراسة الدبلوماسية الدفاعية الإماراتية وآلياتها المشتركة مع الدول الصديقة والشقيقة خلال الفترة 2011-2021، والدور الذي تلعبه هذه الدبلوماسية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الإماراتية، كما تدرس مدى نجاحها في تجاوز التحديات الأمنية التي تواجه الإمارات العربية المتحدة على المستوى الإقليمي والدولي. تفترض هذه الدراسة أن الدبلوماسية الدفاعية نجحت في تحقيق أهداف السياسة الخارجية حيث ساهمت في توثيق أواصر الصداقة والتعاون مع جميع الدول، وإنشاء علاقات استراتيجية وشراكات متميزة ومتطورة تراعي احتياجات ومتطلبات المستفيدين والشركاء. بناءً على ذلك تُناقش الدراسة الأسئلة البحثية التالية: كيف ساهمت الدبلوماسية الدفاعية في تعميق العلاقات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة؟ وما هي آليات الدبلوماسية الدفاعية الإماراتية؟ وتعتمد الدراسة على خيارات منهجية دقيقة من بينها منهج دراسة الحالة والمنهج الوصفي. وقد تناولت الدراسة مراجعة لأهم الأدبيات السابقة ذات العلاقة بالموضوع محل الدراسة، وذلك من خلال دراسة سياقاتها ومحتواها، وما قد تضيفه للموضوع محل البحث. توصلت الدراسة إلى خلاصات تتعلق بدور الدبلوماسية الدفاعية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الإماراتية وتعميق علاقاتها مع الدول الصديقة والشقيقة، حيث لعبت القوات المسلحة دورًا في توقيع اتفاقيات تعاون دفاعية مع دول عديدة لحفظ أمن واستقرار الإمارات.

الكلمات المفتاحية: تعاون، الدبلوماسية الدفاعية، السياسة الخارجية، الإمارات العربية المتحدة

∇ تاريخ التقديم : 2023/4/2 تاريخ القبول: 2023/6/2 تاريخ النشر: 2023/6/31

[1]باحثة قطرية في الدبلوماسية الدفاعية، قطر. asma.alhamad@protonmail.com

[2]أستاذ مشارك في العلاقات الدولية والدراسات الأمنية في أكاديمية جوعان بن جاسم للدراسات الدفاعية، قطر. hani.adam@hotmail.com

Abstract:

The study attempt to answer a major question related to the United Arab Emirates defence diplomacy and its attitudes towards other countries during the period 2011-2021. The research focuses on the role of defence diplomacy in achieving the objectives of the UAE foreign policy and the possibility in overcoming security challenges facing the country at regional and international levels. This study assumes that defence diplomacy has succeeded in achieving the objectives of UAE foreign policy and contributed to strengthening friendship and cooperation with other countries, and established strategic relations and developed partnerships that took into account the needs and requirements of other international partners. This research paper tried to also answer the following questions: how did defence diplomacy contribute to UAE foreign relations? What are the tools of the UAE defence diplomacy? This study applied multi-method approach, including case study and descriptive analysis. The study concluded that UAE has succeeded in adopting defence diplomacy to achieve the objectives of the its foreign policy and strengthen its relations with other countries, where the military forces played a major role through cooperation with many countries to maintain security and stability of the UAE.

Keywords: Cooperation, Defence Diplomacy, Foreign Policy, the United Arab Emirates

المقدمة:

في أعقاب الحرب الباردة والتغييرات التي طرأت على مفهوم الأمن الدولي وسياسات الأمن القومي ظهرت الدبلوماسية الدفاعية كمفهوم تنظيمي للنشاط الدولي المتعلق بالدفاع وتعود أصول مفهوم الدبلوماسية الدفاعية

إلى عمليات إعادة تقييم مؤسسات الدفاع الغربية بقيادة وزارة الدفاع في المملكة المتحدة وكانت مبدأ يستخدم لمساعدة الغرب على التصالح مع بيئة أمنية دولية جديدة. أعطى هذا المجال من العلاقات الدولية سمة مميزة وتصور أوسع لأدوار القوات المسلحة على نحو يتجاوز أدوارها التبعية أو الدفاعية أو الرادعة، فكان لابد من توسيع دورها لتأمين السلام. كما ارتبط ذلك بإمكانية تعزيز دور الدبلوماسية وتخصصها بوصفها آلية للوقاية وتشكيل الأمن الدولي. وفي هذا جرى الاعتراف بالدبلوماسية الدفاعية كأداة فعالة لمنع الأزمات وللعمل على تعزيز دور الدولة وحماية التوازن الإقليمي وتقوية العلاقات الدولية. كما تشير الدبلوماسية الدفاعية إلى السعي لتحقيق أهداف السياسية الخارجية من خلال الاستخدام السلمي لموارد وقدرات الدفاع.

لم يكن هذا المفهوم حكرًا على الدول الأوروبية وإنما بدأت ملامحه تظهر في العديد من الدول العربية ومنها دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث ظهر مفهوم الدبلوماسية الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة منذ استقلال الإمارات في عام 1971، حين وضع الشيخ زايد آل نهيان رئيس الدولة في ذلك الوقت، معظم ملامح السياسة الدفاعية والسياسة الخارجية للدولة وحدد خلالها أربعة أهداف تتمركز حول إرساء علاقات جيدة مع دول الجوار وتسوية الخلافات سلميًا وتحقيق التضامن مع العالمين العربي والإسلامي وتحقيق تعاون مثمر مع الأمم كافة. ومن خلال هذه السياسة تمكنت الإمارات بحلول عام 2001 من إنشاء تحالفات قوية في منطقة الخليج والعالم العربي وإقامة علاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة والغرب خصوصًا في ظل التحديات الكبرى التي تواجه السياسة الخارجية بما في ذلك حرب الخليج الثانية والصراع العربي–الإسرائيلي والخلاف مع إيران حول احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى[1].

عملت الإمارات العربية المتحدة على تنويع آليات الدبلوماسية الدفاعية سعيًا لتحقيق أهداف السياسة الخارجية لدولة الإمارات سواء على مستوى تعميق العلاقات مع الدول الصديقة والشقيقة أو على مستوى تحقيق الأمن والاستقرار والبقاء لدولة الإمارات في ظل الظروف التي تمر بها المنطقة العربية، وعليه تعددت أشكال آليات الدبلوماسية الدفاعية ولم تقتصر على تعيين ملحقين عسكريين وتعميق العلاقات

[1] كريستيان أولريخسن، الإمارات العربية: تحولات القوة والدور، مركز الجزيرة للدراسات، 2017. https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/06/170608103329366.html

العسكرية من خلال توقيع اتفاقيات تعاون دفاعية لحفظ أمن واستقرار الإمارات بل تطورت لتشمل أليات عديدة كتنظيم المعارض الدولية على الأراضي الإماراتية والتعاون في مجال التدريب والتعليم العسكري في الدول الأقل استقرارًا وصولًا إلى إقامة القواعد العسكرية خارج الأراضي الإماراتية، وأخيرًا وليس أخرًا التدريبات العسكرية المشتركة مع الدول الصديقة والشقيقة. لذلك، تبحث هذه الدراسة في ماهية الدبلوماسية الدفاعية الإماراتية وآلياتها خلال الفترة 2011-2021، والدور الذي تلعبه في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الإماراتية، كما تدرس مدى نجاحها في تجاوز التحديات الأمنية التي تواجه الإمارات العربية المتحدة على المستوى الإقليمي والدولي. وتفترض هذه الدراسة أن الدبلوماسية الدفاعية نجحت في تحقيق أهداف السياسة الخارجية حيث ساهمت في توثيق أواصر الصداقة والتعاون مع جميع الدول، وإنشاء علاقات استراتيجية وشراكات متميزة ومتطورة تراعي احتياجات ومتطلبات المستفيدين والشركاء.

أولاً: الدبلوماسية الدفاعية

تتسم الدبلوماسية بطبيعتها القابلة للتكيف والمرونة، فعلى مر التاريخ شهدت الدبلوماسية متغيرات جذرية فرضها عليها مسار التاريخ المعاصر والثورات العلمية والتكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية، ما نتج عنه من تغيير في آليات الدبلوماسية للمساعدة في تحقيق أهداف الدبلوماسية[1]. و"تتميز الدبلوماسية المعاصرة بتعقيد المناهج التعريفية واتساع المجال التحليلي فهي مصطلح غامض يمكن أن يكون حاملًا للعديد من المعاني المختلفة[2]"، ويمكن تعريفها على أنها أداة فاعلة للسياسة الخارجية وطريقة لإدارتها وتقوم بدور مميز وهام في نطاق العلاقات الدولية، وتعتبر أداة رئيسة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية، وتحقيق المصلحة الوطنية ووسيلة أولى للدول لتسهيل قيام علاقات ودية سلمية بينهما، علاوة على أنها أداة أولى لممارسة

[1] حسن رشوان، الدبلوماسية المعاصرة. مجلة الدبلوماسي، وزارة الخارجية- معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية، (12)، 40-42، 1989.

[2] هاني البسوس، الدبلوماسية الدفاعية القطرية: استراتيجية التحالفات العسكرية. دراسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021، ص 2.- https://www.dohainstitute.org/ar/ResearchAndStudies/Pages/Qatari-Defence-Policy-Military-Alliance-Strategy.aspx

التفاوض والتمثيل الدولي، وأنها تستخدم لتحقيق سيادة الدولة وإثبات الذات[1]. ويتوسع مجال الدبلوماسية المعاصرة على نحو منهجي، لتركز على مشكلات الاتصالات التجارية والاقتصادية والعلمية والعسكرية[2] خصوصًا في ظل الحقبة الجديدة في الشؤون الدولية التي شهدها العالم في تسعينيات القرن الماضي والتي بدورها أنتجت أشكالًا جديدة للدبلوماسية من بينها الدبلوماسية الدفاعية.

تعود أصول الدبلوماسية الدفاعية إلى الدبلوماسية العسكرية الكلاسيكية، إلا أن فترة ما بعد الحرب الباردة، استدعت تطوير ممارسة الدبلوماسية الدفاعية، وباتت تربط الدبلوماسية تنفيذ أهداف السياسة الخارجية، بقدرات قطاع الدفاع والخدمة الخارجية، خصوصاً وأن نظام الدفاع الفعال هو الذي يعمل أساسًا على استقرار موقع الدولة، من خلال تنفيذ السياسة الخارجية وسياسة الأمن القومي، لتصبح بهذا عنصراً في نظام مواجهة الأزمات وتعمل على استقرار العلاقات الدولية. ويعتبر مفهوم الدبلوماسية الدفاعية، مفهومًا جديدًا نسبيًا حيث جاء لتسمية المهام الجديدة بالنسبة للقوات المسلحة بحيث تحاول الدول تكييف محتواها مع احتياجات سياستها الأمنية الخاصة والمشاركة في تشكيل الأمن الوطني وتنفيذها، وإنشاء علاقات دولية مستقرة وطويلة الأمد في مجال الدفاع. وتعمل الدبلوماسية الدفاعية على التعاون وخلق وسائل اتصال وعلاقات متبادلة المنفعة بين القوات المسلحة[3].

تعرف الدبلوماسية الدفاعية على أنها التطبيق السلمي للموارد من مختلف أطياف الدفاع، لتحقيق نتائج إيجابية في تطوير العلاقات الثنائية والمتعددة لبلد ما. وتستوعب الأنشطة الدفاعية المتنوعة مثل تبادل الأفراد على المستوى الدولي، وزيارات السفن والطائرات، والتمثيل العالي المستوى، مثل الوزراء وكبار مسؤولي الدفاع، علاوة على التدريبات والتمارين ومنتديات الدفاع الإقليمية والدولية. وفي مفهومها الواسع، تعني النشاط الدولي السلمي المتنوع القائم على الحوار والتعاون، ويتم تنفيذه في منظمات أمنية ثنائية ومتعددة الأطراف من وزارة الدفاع والمؤسسات التابعة لها، مع الحلفاء والشركاء والدول الصديقة، لدعم تحقيق أهداف

---

[1] أسماء تمام، الدبلوماسية الفاعلة كأداة للسياسة الخارجية النشطة، جامعة محمد خيضر، مجلة المفكر (16) 653-676، 2017.

[2] Göran Swistek, The Nexus Between Public Diplomacy and Military Diplomacy in Foreign Affairs and Defense Policy. The Quarterly Journal 11, No.2, 2017, pp. 76-86.

[3] Juan Cheyre, Defence Diplomacy, The Oxford Handbook of Modern Diplomacy, Edited by Andrew F. Cooper, Jorge Heine & Ramesh Thakur, 2013.

السياسة الخارجية والأمنية، وذلك عن طريق الاستخدام السلمي للقوات المسلحة، واستخدام الأفراد المدنيين والعسكريين في وزارة الدفاع. كما يشمل إشراك المؤسسات التابعة لوزارة الدفاع في تنفيذ المهمات بما في ذلك التعليم العسكري، ومراكز الأبحاث التابعة للقوات المسلحة، كما أنه لا يستبعد التعاون في مجال الصناعات الدفاعية ونقل المعرفة والمهارات والمعدات العسكرية في إطار التعاون بين الدول[1].

يمكن القول إذن؛ أن الدبلوماسية والسياسة الدفاعية والدبلوماسية الدفاعية ما هم إلا عناصر مترابطة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية للدول، خصوصًا وأن الدبلوماسية هي ممارسة للسياسة الخارجية بهدف تحقيق أهداف الدولة والحفاظ على أمنها، والسياسة الدفاعية هي توأم للدبلوماسية خصوصًا وأنها تسعى لتحقيق الأهداف نفسها التي تعمل السياسة الخارجية على بلوغها ولكن بوسائل مختلفة، بينما الدبلوماسية الدفاعية هي تطبيق للسياسة الدفاعية وأداة للعمل بالتزامن مع الدبلوماسية لدعم تحقيق أهداف السياسة الخارجية والأمنية للدول.

يقودنا تعريف الدبلوماسية الدفاعية إلى أن القوات المسلحة باتت تقوم بأدوار أكثر من مجرد المشاركة في القتال والحروب، وإنما القوات المسلحة ومواردها باتت أداة يمكن تكييفها للعمل بطريقة موازية مع كافة وزارات الدولة الأمنية والمدنية، لتعزيز المصالح الوطنية في الخارج، بل وأن استغلالها الأمثل بات يعد فناً من فنون الحكم السياسي، خصوصًا وأنها تمزج بين القوة الصلبة والقوة الناعمة. من ناحية، فإن المقدرات العسكرية تعتبر قوة صلبة، ومن ناحية أخرى، تكيف هذه الموارد بطريقة سلمية لخدمة الدول الأخرى وبناء الثقة بين أطراف القوات المسلحة حول العالم، وما ينتج عنه من صور ذهنية إيجابية بشأن ما تقدمه القوات المسلحة لدولة ما، والعلاقات طويلة المدى والتعاون العسكري بين الأطراف يعد بمثابة قوة ناعمة للدبلوماسية الدفاعية. بحث السلوم[2] في الدور الذي تلعبه الدبلوماسية في تحقيق الأغراض الدفاعية، وبمعنى آخر بحث في العلاقة بين الدفاع والدبلوماسية، والعوامل المؤثرة في العلاقات الدولية ذات الصلة بالشؤون الدفاعية، واعتبر السلوم السياسة الدفاعية والسياسة الخارجية وجهان لعملة واحدة، وهما متلازمتان في إطار الأمن الوطني، وأن العمل الدبلوماسي يربط بين الشؤون الدفاعية والشؤون الخارجية، برباط المصلحة الوطنية العليا. كما تطرق

---

[1] البسوس، مرجع سابق، 2021

[2] يوسف السلوم، الدفاع والدبلوماسية. مجلة الدبلوماسي، وزارة الخارجية– معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية، (11)، 37–34، 1989.

إلى أن الشؤون الدفاعية لم تعد محصورة داخل حدود الدولة الواحدة، بل أصبحت تتعداها إلى إنشاء علاقات دولية ذات صبغة عسكرية في إطار الدبلوماسية الواعية. ويسهب الكاتب في شرح طبيعة العلاقة التعاونية في العمل العسكري بين الدول، سواء كان لشراء الأسلحة أو ما إلى ذلك. ويناقش التعاون العسكري بين الدول في الأعمال الدبلوماسية، كتبادل الزيارات والمعلومات ودخول الأفراد والقطع الحربية على أراضي الدول الأخرى من أجل التعاون المشترك. ويلخص السلوم أن هذه التحركات العسكرية تتطلب عملًا سياسيًا دبلوماسيًا يسبق العمل العسكري ويتبعه بعد أداء المهمة. وأخيرًا يؤكد الكاتب على ضرورة وجود اتصال دبلوماسي لتسهيل تنفيذ كافة الجوانب الدفاعية، وأن الشؤون الدفاعية ذات الصلة بالدبلوماسية، توضح حجم العلاقة بين الدبلوماسية والدفاع وأثرها في حالتي السلم والحرب، ما يجعلها علاقة ذات أهمية بالغة للدبلوماسيين والعسكريين، ويوصي الكاتب في نهاية الدراسة بزيادة التعاون في المجالات العسكرية والدفاعية والدبلوماسية، وضرورة إدراك العلاقة بين الدفاع والدبلوماسية لتحقيق المصلحة الوطنية.

وفي العلاقة بين أشكال الدبلوماسية، تتبَعَ [1] Swistek العلاقات الوثيقة في سياسات الدبلوماسية الدفاعية الحديثة، محاولًا الإجابة عن سؤال مدى علاقة السياسة الدفاعية بالشؤون الخارجية، وافترض أن العلاقات الدولية وسياسات الدفاع تهدف لتجاوز المجالات خاصة عندما يتعلق الأمر بالدبلوماسية، بمعنى أن تسير الدبلوماسية العامة والدبلوماسية العسكرية في تناغم مع مجموعة أدوات مشتركة. وتناول التغيرات التي طرأت على الساحة الدولية، لا سيما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وزيادة التهديدات الخارجية، وانتقال الدبلوماسية العامة من مفهومها التقليدي المتمثل في إعلام السكان الأجانب والمواطنين بأهداف السياسية الخارجية لدولة معينة، إلى التركيز على العلاقات الخارجية كاستراتيجية وآلية لتنمية الاعتماد المتبادل ودعم الجهود المبذولة للسلام. كما استعرض أيضًا مفهوم الدبلوماسية العسكرية أو ما يطلق عليه بالدبلوماسية الدفاعية، والتي تعني ببساطة عمل الملحقين العسكريين، إلا أنها تطورت مع توسع دور الملحقين العسكريين وواجباتهم، فأصبح المفهوم هو توفير القوات لمواجهة الأنشطة المتنوعة التي لم تتخذها وزارة الدفاع لتبديد العداء وبناء الثقة والمساعدة في تطوير قوات مسلحة تخضع للمساءلة الديمقراطية، وتقديم مساهمة في منع نشوب النزاعات وحلها. وتطرق فيما بعد إلى قدرات القوات المسلحة وإمكانية استخدامها كأداة لتعزيز السياسة الخارجية

[1] Swistek, 2012

والأمنية الحديثة في إطار النهج الشامل تجاه الأمن، واعتبرها أداة لمنع الأزمات. وتوصل الكاتب إلى أن المجالان طورا مجالات متداخلة من المسؤوليات والأنشطة في السياسات الحديثة للأمن، وهما معًا يهدفان إلى أعلام الجماهير الأجنبية والتأثير عليهم من خلال استخدام برامج التعاون والمعلومات وبناء الثقة. واستنتج الكاتب أن المفهومين لهما مجالات مسؤولية خاصة بهم. وأن المجالين "الدبلوماسية العامة والدبلوماسية العسكرية" تطورا بما يتماشى مع الظروف العامة في العلاقات الدولية، ويمكن استخدامهما كأداتين في وقت السلم وفي سيناريوهات الصراع لدعم جهود الاستقرار والأمن.

وتفصيلًا في الدبلوماسية الدفاعية تناول الكاتب Muniruzzaman[1]، ماهية الدبلوماسية الدفاعية، وما تعنيه للعلاقات الدولية الحديثة، ويحاول معالجة الغموض المفاهيمي لمصطلح الدبلوماسية الدفاعية، منذ بداية استخدامه لأول مرة من قبل الحكومة البريطانية عام 1990، ويعتبر مفهوم الدبلوماسية الدفاعية مفهوم جديد نسبيًا وترتبط جذوره باحتياجات لغة سياسية جديدة تعمل على تفعيل التعاون والعلاقة بين الدول والمنظمات الدولية، مع نهاية الحرب الباردة وعلى الرغم من استخدامه في المناظرات السياسية. وحدد الكاتب خلال الدراسة أن مفهوم الدبلوماسية الدفاعية هو أحد أشكال القوة الناعمة التي تستخدم لدمج استراتيجية التفكير في دولة أخرى، من خلال ربط الدبلوماسية الدفاعية بمفهوم القوة الناعمة، والآلية الاستراتيجية الأساسية التي تجعل دبلوماسية الدفاع أداة جيوسياسية فعالة وديناميكية في الساحة العالمية.

ثانياً: الدبلوماسية الدفاعية والسياسة الخارجية الإماراتية

في محاولة لفهم طبيعة صدور القرار السياسي في المجال الخارجي من خلال التعرف على البنية التأسيسية أو الهيكلية لصنع تلك السياسة والتي تتمثل بالسلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية قدم الباحثان عبد المجيد وحسين[2] دراسة تحليلية تعرضت لتأسيس دستور دولة الإمارات والهياكل الرسمية وغير الرسمية لصنع السياسة الخارجية الإماراتية، علاوة على إسهابهم في محددات صياغة السياسة الخارجية الإماراتية والتي تتمثل في العامل الجغرافي والتاريخي والتركيبة الاجتماعية والاقتصادية بالإضافة إلى القدرات

[1] ANM Muniruzzaman, Defence Diplomacy; A Powerful Tool of Statecraft, CLAWS Journal, 2020, pp. 64-80.

[2] لبنى عبد المجيد ومحمد حسين، هياكل صنع السياسة الخارجية الإماراتية. جامعة الحمدانية، العراق، 2017.

العسكرية والبنية السياسية لدولة الإمارات ودور الصحف ووسائل الإعلام، ويستعرضان أهداف السياسية الخارجية الإماراتية والتي تنقسم إلى قسمين، الأولى، أهداف دائمة، ومنها المحافظة على الأمن القومي للدولة؛ وتشكل الأهداف الدائمة سلوك الدولة في مواجهة العالم الخارجي، بينما الثانية هي الأهداف المتغيرة والتي ترتبط ببعض المواقف والقضايا على المستوى الإقليمي والدولي. وتوصل الكاتبان إلى أنه يمكن فهم السياسة الخارجية لدولة الإمارات من خلال أوضاعها الداخلية المستقرة، والفلسفة التي تنتهجها القيادة الحاكمة والتي بدورها تختار ما يلائمها من بين الأهداف، فضلًا عن الجوانب المتعلقة بالبيئة الإقليمية والدولية، والمعطيات الإيجابية التي تمتلكها الإمارات من ثروة نفطية وموقع جغرافي تؤثر في سياستها الخارجية. وناقش أحمد[1] السياسية الخارجية الإماراتية تجاه العديد من القضايا في ظل الأحداث في المنطقة العربية بعد انطلاق ثورات الربيع العربي، وهدف إلى التعرف على سمات الدول الصغيرة ومفهومها ومعرفة جذور السياسة الخارجية وتحولاتها، وأسباب توجهات السياسة الخارجية الإماراتية، وحاول البحث في حدود تأثير الدور الإماراتي في الشرق الأوسط، كما قدم تقييمًا للدور الإماراتي في المنطقة. وافترض أن تغيرات البيئة الإقليمية وصناع القرار في الدولة والطفرة الاقتصادية نتائج ثلاثة مؤثرات أسهمت في تطور السياسة الخارجية الإماراتية، وانعكست على دورها في المنطقة. ودرس الكاتب الظروف التاريخية والنشأة للدولة وتطور الاقتصاد، وأثره على السياسة الخارجية كون ترسيخ مكانتها كجهة فاعلة اقتصادية رائدة في منطقة الخليج. كما بحث في هوية الدولة وتوجهاتها وتأثير ذلك على سياستها خاصة تجاه الشعوب العربية وتيار الإسلام السياسي. علاوة على ذلك، استعرض التطورات الإقليمية والدولية وتأثير الواقع الإقليمي والدولي على الإمارات، وسياستها الخارجية وصياغة أهدافها؛ والتي بدورها دفعتها للدخول في أحلاف ومحاور إقليمية والاندماج مع القوى الكبرى من أجل الحفاظ على أمنها ووجودها. ومن جانب آخر، شكلت التطورات لها فرصة لزيادة تأثيرها وفاعليتها ودورها في المنطقة. وناقش سلوك الدولة الخارجي تجاه دول الربيع العربي، والذي وفر البيئة لتسريع دراماتيكي في طموحات السياسة الخارجية للإمارات، لتبرز كلاعب مؤثر في سياسات القوة الإقليمية. وأخيرًا قيم الكاتب مدى فاعلية الدور وتحديد الإيجابيات والسلبيات، وتوصل إلى أنه على الرغم من أن الربيع العربي مثل تهديدًا للإمارات ودفعها لتبني سياسة خارجية حازمة في مواجهة

[1] أحمد مولانا، جذور وآفاق القوة العسكرية الإماراتية. منتدى العاصمة للدراسات السياسية والمجتمعية. 2019، ص47-48. https://capitalforum.net

الشعوب، إلا أنه مثل لها فرصة في ظل تراجع قوى عربية تقليدية، ودخلت في تنافس إقليمي مع تركيا القوة الصاعدة في المنطقة مستفيدة من تفوقها الاقتصادي.

وعلى الرغم من أنّ الدبلوماسية الدفاعية كانت مبدأ يستخدم لمساعدة الدول الغربية للتكيف مع البيئة الأمنية الدولية الجديدة، إلا أنه لم يقتصر عليها بل امتد تطبيقه إلى مناطق مختلفة من العالم، بما فيها منطقة الشرق الأوسط. وبدأت تظهر ملامح الدبلوماسية الدفاعية في العديد من الدول العربية من بينها دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تشكل مفهوم الدبلوماسية الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة منذ الوهلة الأولى بعد استقلالها عام 1971، حين وضع الشيخ زايد آل نهيان رئيس الدولة آنذاك، معظم ملامح السياسة الدفاعية والسياسة الخارجية للدولة، وحدد خلالها أربعة مبادئ للسياسة الخارجية تتمركز حول الآتي:

1. إرساء علاقات جيدة مع دول الجوار.
2. تسوية الخلافات سلميًا.
3. تحقيق التضامن مع العالمين العربي والإسلامي.
4. تحقيق تعاون مثمر مع الأمم كافة والالتزام بالعمل ضمن ميثاق الأمم المتحدة[1].

هكذا، برزت ملامح الدبلوماسية الدفاعية الإماراتية منذ الوهلة الأولى التي حصلت فيها الإمارات على استقلالها عام 1971، بالتزامن مع صياغة الشيخ زايد آل نهيان لمبادئ السياسة الخارجية والسياسة الدفاعية، والتي أكدت على أهمية إرساء علاقات جيدة مع دول الجوار وتحقيق التعاون المثمر مع كافة الأمم، وتوحيد القوات المسلحة، والعمل على تجهيزها والتعاون مع كافة الدول في المجال العسكري للنهوض بالقوات المسلحة الإماراتية. وفي هذا الإطار، كانت خطة إنشاء القوات المسلحة الإماراتية وتجهيزها بهدف أن يكون لديها مؤسسة عسكرية قوية متماسكة لحماية سيادة الدولة والدفاع عن مواردها الطبيعية، وإقامة علاقات مع الدول الأخرى لتعزيز الأمن، حرصًا من الإمارات في تجنب الاعتماد على أي دولة أو قوة أجنبية، واتبعت سياسة تنويع صلاتها في الخارج لكي تحتاط للاحتمالات الطارئة[2].

---

[1] وليام رو، ملامح الدبلوماسية والسياسة الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. سلسلة محاضرات الإمارات (73)، ط1، 2003. ص8

[2] وليام رو، مرجع سابق، 2003، ص178

وفي ظل هذا الاهتمام، استمر حكام الإمارات اللذين تلوا عهد الشيخ زايد ذات المسيرة، وقدموا الدعم الكامل للقوات المسلحة الإماراتية من التطوير والتسليح والتدريب، بغية زيادة قدراتها لمواكبة التطور التكنولوجي والواقع العملي[1]. واختارت الإمارات اتباع سياسة الانفتاح الإيجابي والنشط على العالم الخارجي، والمشاركة بفاعلية في جميع النشاطات الدولية العالمية السياسية والاقتصادية والعسكرية[2]، بالاستناد إلى المادة 12 من الدستور الإماراتي، الذي نص على أن الاتحاد الإماراتي يهدف بسياسته الخارجية إلى نصرة جميع الدول والشعوب على أساس مبادئ وميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأخلاقية المثلى التي أقرها المجتمع الدولي، وفق ما تملكه القوات المسلحة الإماراتية من مقدرات وموارد واسعة.

كما تمت صياغة السياسة الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة، مثلما تمت صياغة سياستها الخارجية، أثناء إنشاء الدولة –وفق المادة 141 من الدستور الإماراتي– الذي نص على اتخاذ القرارات الأساسية الخاصة بالسياسة التي يتم العمل بها على مستوى استخدام القوة العسكرية[3]. بناءً على ذلك، حددت السياسة الدفاعية للدولة ضمن مبادئ تتمثل في تأسيس القوات المسلحة، وتوحيدها، والإمداد والتجهيز العسكري، والتعاون العسكري الخارجي. وواجهت السياسة الخارجية الإماراتية خلال السنوات تحديات كبرى من بينها الحرب العراقية الإيرانية، الصراع العربي الإسرائيلي، والخلاف مع إيران حول احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث في الخليج العربي. علاوة على الغزو السوفيتي لأفغانستان، ومحاولات الولايات المتحدة الأمريكية، حشد منطقة الخليج العربي ضد النظام السوفيتي للإطاحة به[4]. جميع ذلك كانت بمثابة تهديدات مباشرة أو غير مباشرة على أمن واستقرار دولة الإمارات. وعلى الرغم من هذه التحديات، انتهج الشيخ زايد آل نهيان سياسة متوازنة حافظ خلالها على علاقات ودية مع القوى العظمى، دون أن ينجر إلى الدخول في فلك أي منهما[5].

---

[1] البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، القوات المسلحة الإماراتية، شوهد بتاريخ 9 يونيو 2022. https://u.ae/ar-ae/information-and-services/justice-safety-and-the-law/armed-forces

[2] نايف عبيد، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة بين النظرية والتطبيق. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2004، ص171

[3] دستور دولة الإمارات العربية المتحدة، موقع الإمارات العربية المتحدة مجلس الوزراء، 2013، شوهد بتاريخ: 5-6-2022.

[4] كريستيان أولريخسن، مرجع سابق، 2017

[5] وليام رو، مرجع سابق، 2003، ص57

وفي خطوة أولى للشيخ زايد آل نهيان نحو تعزيز التعاون بين دول الخليج العربي الست، كمحاولة لإبعاد منطقة الخليج العربي عن التنافس العسكري بين القوى العظمى، أنشأ الشيخ زايد مجلس التعاون بمعية حكام الخليج أو منظمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام 1981م. وعلى امتداد هذه الحقبة، اهتمت الإمارات العربية المتحدة بمسألة إبعاد تدخلات القوى العظمى في منطقة الخليج العربي، غير أن الغزو العراقي لدولة الكويت غير من موقف الشيخ زايد، وزاد من مخاوف الإمارات حيال أمنها واستقرارها في ظل محدودية قدرات دول المجلس عسكريًا لدرء الخطر عن أعضائه، وعليه رحب الشيخ زايد بدخول القوات الأمريكية والقواعد العسكرية للدول الغربية الأخرى إلى المنطقة، لمساعدتها في التعامل مع الأزمة الناشئة وقتئذ. وأعلنت الإمارات العربية المتحدة حينها عن موافقتها لاستقبال بعض القوات العربية والصديقة، ونشرها في أراضيها إسهامًا منها في الجهود العربية والدولية المبذولة للدفاع عن المنطقة، وكانت تلك هي المرة الأولى التي تسمح فيها الإمارات بنشر قوات أجنبية على أراضيها. وانضمت بذلك إلى جانب 28 دولة من كل أنحاء العالم إلى التحالف العسكري ضد العراق، وشاركت في عاصفة الصحراء بطائرات مقاتلة كما شاركت القوات البرية الإماراتية، كما قدمت الإمارات دعمها الكامل لجهود التحالف الدولي ضد العراق[1].

وفي العقد ذاته، ساهمت الإمارات عسكريًا في قضايا غير عربية وذلك لدواعي إنسانية، حيث انخرطت في عمليات التدخل الإنساني، فضلا عن تقديمها مساعدات مالية لدول أخرى. فعند انهيار سلطة الدولة المركزية في الصومال 1992 بسقوط نظام الرئيس سياد بري وبدء الحرب الأهلية الصومالية، دعمت الإمارات مساعي إنقاذ الصومال بعد أن اتخذ مجلس الأمن والسلم الدولي قرارا آنذاك بإرسال قوات سلام إلى الصومال، في مجهود إغاثة بموجب القرار رقم 714. في ضوء هذا التطور، جاءت مشاركة دولة الإمارات بقوة عسكرية صغيرة وصلت الصومال عام 1993 وبقيت لمدة عام[2]. كما كانت لها مشاركة عسكرية مباشرة في حرب يوغسلافيا، حيث قدمت في نهاية عام 1996 بعض المعدات والعتاد العسكري إلى المسلمين في البوسنة، ووفرت التدريب على هذه المعدات على الأراضي الإماراتية لجنود القوات المسلحة البوسنية[3].

---

[1] وليام رو، مرجع سابق، 2003، ص68-72

[2] نايف عبيد، مرجع سابق، 2004، ص 170

[3] وليام رو، مرجع سابق، 2003، ص121

وفي سياق آخر، شهدت مرحلة ما بعد عملية عاصفة الصحراء، اتجاه الإمارات تطوير قدراتها العسكرية، وهو مشروع لا يزال قائمًا حتى اليوم، ويحظى بالزخم القوي. في خلال هذه الفترة، أصبحت الإمارات منخرطة أكثر فأكثر في العمليات العسكرية التي يشنها الحلفاء الدوليون بقيادة الولايات المتحدة، في نزاعات عدة من بينها أفغانستان في مطلع عام 2003، حيث شاركت الإمارات بقوات العمليات الخاصة، وانخرطت في تنفيذ الغارات وتدريب الأفغان بالتعاون مع قوات العمليات الخاصة الأمريكية، ووفق احصائيات عالمية قدمت الإمارات 1200 عنصر عسكري واستمرت حتى 2014، كما ساهمت بست طائرات من طراز F-16 في بعثة حفظ الاستقرار بقيادة الناتو القائمة في مدينة قندهار الأفغانية. بالإضافة إلى ذلك، شاركت دولة الإمارات في الحملة العسكرية التي أطلقها الحلفاء ضد الدولة الإسلامية في العراق والشام (التنظيم الإرهابي) في العام 2014. أيضا كان لها مشاركة في الحملة العسكرية بقيادة الولايات المتحدة في ليبيا في العام 2011، لدعم جهود حلف شمال الأطلسي الناتو"[1].

وفي هذا السياق، تعددت آليات الدبلوماسية الدفاعية لدولة الإمارات، وباتت الدبلوماسية الدفاعية تشكل أحد أهم الآليات التي تستند عليها الإمارات، في تعزيز التعاون والعلاقات طويلة الأمد مع كافة دول العالم، سعيًا لتحقيق أهداف الأمن القومي للدولة. وساهمت الدبلوماسية الدفاعية الإماراتية في تطوير الاتفاقيات الدولية الثنائية في المجال العسكري، وتعليم العسكريين والمدنيين وتدريبهم في وزارة الدفاع، ونقل الخبرة والاستشارات في المجال العسكري، كذلك في مجال توريد المعدات والأسلحة العسكرية والمشاركة في التدريبات العسكرية الثنائية والمتعددة الأطراف. كما كان للدبلوماسية الدفاعية دور في تشكيل تحالفات وشراكات استراتيجية لدولة الإمارات ما يمكنها من تحقيق أهدافها المرجوة، ليس فقط على المستوى العسكري، وإنما على كافة المستويات السياسية والاقتصادية. بناءً على ما تقدم، سيتم تقديم نبذة موجزة عن بعض الآليات التي تجسد الدبلوماسية الدفاعية الإماراتية:

1: الاتفاقيات الدفاعية: اتبعت دولة الإمارات سياسة الانفتاح الإيجابي والنشط على العالم الخارجي منذ استقلالها وأبدت استعدادها للتعاون مع دول العالم خصوصًا بعد زيادة حجم الأخطار المتوقعة من جهة العراق وإيران خلال الفترة بين حرب الخليج الأولى والثانية، مما جعلها تقدم على عقد اتفاقيات تعاون دفاعية

[1] حسين إبيش، الإمارات العربية المتحدة: استراتيجية الأمن القومي الناهضة، ورقة تحليلية، معهد دول الخليج العربية في واشنطن لبناء جسور التفاهم، (4)، 2017.

وإقامة علاقات استراتيجية مع دول محيطها الأول المتمثلة في دول الخليج العربي ومنها إلى عقد اتفاقيات دفاعية مع الدول الكبرى سعيًا للحفاظ على أمنها واستقرارها.

جدول رقم 1:

يوضح موجز عن الاتفاقيات الدفاعية التي وقعتها دولة الإمارات

نوع الاتفاق	الدولة	السنة
اتفاقية التعاون والدفاع المشترك	فرنسا	2022
وثيقة تعزيز التعاون العملياتي	فرنسا	2019
اتفاقية التعاون الدفاعي الثنائية	أمريكا	2019
اتفاقية تعاون دفاعية	اليابان	2018
اتفاقية للتعاون الدفاعي والدفاعي الثنائي	أمريكا	2017
اتفاقية الشراكة الاستراتيجية الشاملة	الهند	2017
اتفاقية تعاون عسكري	البرازيل	2014
اتفاقية تعاون دفاعية	باكستان	2006
اتفاقية الدفاع المشترك	دول الخليج	2000
اتفاقية دفاعية	بريطانيا	1996
اتفاقية الدفاع المشترك	فرنسا	1995
اتفاقية تعاون دفاعية	أمريكا	1994

المصدر: إعداد الباحث استناداً على مصادر عديدة[1]

يوضح جدول رقم 1؛ أعلاه قيام الإمارات العربية المتحدة بتوقيع العديد من الاتفاقيات الدفاعية مع الدول الحليفة لها كأحد آليات الدبلوماسية الدفاعية التي بدأت تتبناها منذ بداية استقلالها، فعلى سبيل المثال لا

[1] إعداد الباحث استناداً على مصادر عديدة: (صحيفة الشرق، 2022)، (خاشان،2021)، (سبوتنيك، 2019)، (درع الوطن، 2018)، (سي أن أن، 2017)، (درع الوطن، 2017)، (Jacob, 2012)، (عبد الله، 2001)، (عبيد، 2004).

الحصر قامت القوات المسلحة الإماراتية بتوقيع اتفاقية تعاون دفاعية مع الولايات المتحدة الأمريكية عام 1994، رغم أن تاريخ التعاون العسكري بين البلدين في مجال الأمن بدأ خلال حرب الناقلات [1]عام 1988-1987، أثناء الحرب العراقية الإيرانية، ولاحقا حدث تعاون مشترك في حرب الخليج عام 1991. وكانت الإمارات البلد الخامس الذي يوقع مثل هذا الاتفاق بعد توقيع عددٍ من دول من مجلس التعاون الخليجي عليها[2]. كذلك وقعت الإمارات اتفاقية دفاعية مع بريطانيا العظمى ضمن العلاقات الاستراتيجية والعسكرية بين البلدين عام 1996، كأول اتفاقية توقعها بريطانيا مع دولة خارج حلف الأطلسي[3]. وأيضًا عملت الإمارات على تعزيز التعاون مع فرنسا في كافة المجالات ووقعت معها اتفاقية الدفاع المشترك عام 1995، التي تتضمن توفير ضمانات بالحماية العسكرية، تقدمها فرنسا للإمارات في حال وقوع أي اعتداء خارجي عليها[4].

وفي جانب آخر، خطت الإمارات خطوة ملموسة في مضمار تنسيق دفاعها مع دول الخليج من خلال مجلس التعاون لدول الخليج العربي، وصادقت الإمارات على اتفاقية الدفاع المشترك عام 2000، انطلاقاً من السياسة الدفاعية لدول المجلس، التي تقوم على مبدأ الأمن الجماعي المتكامل[5]. ولم تكن خيارات الإمارات محدودة، بل أنها كانت على علاقة تعاونية عسكرية مع باكستان، حيث لعبت الأخيرة دورًا رئيسًا في تطوير القوات المسلحة الإماراتية، علاوة على أنها رفعت وتيرة التعاون من خلال إرسالها عشرات

---

[1]. حرب الناقلات مصطلح يشير إلى فترة في الحرب العراقية الإيرانية، ما بين 1980-1988، جرى فيها ضرب ناقلات النفط في الخليج العربي، حيث استهدفت القوة الجوية العراقية معظم موانئ النفط في إيران بينما ركزت الهجمات البحرية والجوية الإيرانية على ناقلات النفط الخليجي. للمزيد أنظر: https://www.alraiah.net/index.php/political-analysis/item/6283-tanker-war-in-the-gulf

[2]عبد الرحمن أحمد، السياسة الخارجية للدول الصغرى: الإمارات نموذجاً. المعهد المصري للدراسات. دراسات سياسية، 2021.

[3]عبد الخالق عبد الله، المبادرات والاستجابات في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. دراسات استراتيجية، (65)، 2001، ص80-81

[4]نايف عبيد، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة بين النظرية والتطبيق. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2004، ص171

[5]عبيد، المرجع السابق، 2004، ص116

الخبراء والمدربين لتدريب الطيارين الإماراتيين. ووقع البلدان اتفاقية تعاون دفاعي في عام 2006[1]. بالإضافة إلى ذلك وقعت الإمارات اتفاقية تعاون عسكري في عام 2014 مع البرازيل تخص تبادل الخبرات وأنشطة التعاون العسكري بين البلدين[2].

كما وقعت الإمارات العربية المتحدة في عام 2017 اتفاقية الشراكة الاستراتيجية الشاملة مع الهند، وتنص هذه الاتفاقية على التزامات دفاعية وأمنية وبنود تجارية وأخرى تتعلق بالطاقة، كتعزيز للحوار الهندي-الإماراتي القائم أصلًا، والتنوع في الشراكات الدولية التي تحظى بها الإمارات[3]. وفي عام 2017، وقع القائد الأعلى للقوات المسلحة آنذاك محمد بن زايد اتفاقًا جديدًا للتعاون الدفاعي والدفاعي الثنائي بين الولايات المتحدة والإمارات. ويحل هذا الاتفاق الجديد محل الاتفاق السابق الموقع عليه في عام 1994. واتفق الطرفان على توسيع نطاق مجالات التعاون العسكري بين الجيشين[4]. وعلى مستوى آخر وقعت الإمارات في عام 2018 اتفاق تعاون دفاعي مشترك مع اليابان يشمل شؤون الأمن والدفاع ويهدف إلى التعاون وتبادل الخبرات في المجال الدفاعي لدعم وتطوير العلاقات الاستراتيجية بين البلدين والعمل على زيادة وتعزيز التعاون في مجالات الأمن والمعدات والتكنولوجيا الدفاعية[5]. كذلك وقعت الإمارات وفرنسا وثيقة لتعزيز التعاون العملياتي العسكري في عام 2019، لتبادل ضابط الارتباط بهدف تسهيل التواصل والتعاون العملياتي بين الطرفين في المجال العسكري. كما وقعت الإمارات العربية المتحدة اتفاقية التعاون الدفاعي الثنائية مع الولايات المتحدة الامريكية في عام 2019، لتعزيز الشراكة العسكرية بين البلدين[6]. وفي عام

---

[1] هلال خاشان، استراتيجية الإمارات الدفاعية.. طموح واسع يصطدم بحقائق الواقع. الخليج الجديد، 2021. https://thenewkhalij.news

[2] درع الوطن، خطة تقليص حجم الجيش الأمريكي.. رؤية استراتيجية. مجلة عسكرية واستراتيجية، (508)، 2014، ص6.

[3] Jayanth Jacob, India, UAE in a 'comprehensive strategic partnership', sign 13 security, trade pacts, Hinduston Times, 2017.

[4] سي أن أن، اتفاق جديد للتعاون الدفاعي بين الإمارات وأمريكا.. ومايتس: عهد جديد في شراكتنا، https://arabic.cnn.com/middle-east/2017/05/16/uae-us-new-bilateral-defense-2017 cooperation-agreement

[5] درع الوطن، الإمارات واليابان توقعان اتفاقية للتعاون الدفاعي. مجلة عسكرية واستراتيجية، (557)، 2018، ص 24.

[6] سبوتنيك، الإمارات وأمريكا تعلنان بدء سريان اتفاقية الدفاع المشترك. 2019، https://sputnikarabic.ae

2022 اتفاقية التعاون والدفاع المشترك بين الإمارات وفرنسا والتي من خلالها تتعزز منظومة الدفاع الجوي الإماراتية بعد سلسلة من الهجمات الصاروخية التي شنها الحوثيون على الإمارات[1].

2: صفقات الأسلحة: عملت القوات المسلحة الإماراتية منذ نشأتها على إبرام صفقات أسلحة متنوعة لتطوير أسطولها البري والبحري والجوي، ولم تحدد الإمارات خياراتها في صفقات الأسلحة، بل عمدت على تنويع مصادر تسليحها. في السنوات الأولى التي تلت الاستقلال[2]، عززت الإمارات علاقتها مع بريطانيا في المجالات الاستراتيجية والعسكرية، وأبرمت في عام 1984 اتفاقية شراء صفقة من طائرات " هوك التدريبية والقتالية لدعم سلاحها الجوي، وخلال التسعينيات إثر الغزو العراقي للكويت أقدمت الإمارات على شراء مقاتلات "التورنادو" البريطانية[3]. كما عززت أواصر التعاون مع فرنسا على كافة المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية، واعتمدت الإمارات اعتماداً كبيراً على استيراد المعدات العسكرية لقواتها البرية والجوية والبحرية من فرنسا، وظلت لفترة طويلة مستوردا لصادرات الأسلحة الفرنسية من الدبابات والطائرات المقاتلة والطائرات المروحية. وفي تسعينيات القرن العشرين، قامت فرنسا بتزويد دولة الإمارات بـ 30 طائرة "ميراج 2000" وبحوالي 350 دبابة من طراز "لو كليرك" المتطورة في عام 1994[4].

في العقد الأخير، نجحت القوات المسلحة في إبرام صفقات أسلحة عديدة ضمن برنامج المشتريات الدفاعية. على سبيل المثال، في عام 2018، أبرمت وزارة الدفاع عقدًا مع شركة لوكهيد مارتن بقيمة 6060 مليون درهم، لشراء بدل قطع الغيار، ومعدات الدعم الفني لتحديث مقاتلات F-16، إضافة إلى شراء 40 نظام ملاحي وأجهزة للرؤية الليلية، كما قامت بشراء 30 طائرة حديثة من طراز F-16 Block 61. كذلك أبرمت الوزارة عقدًا مع شركة (Airbus Defence & Spac) بقيمة 920 مليون درهم، لشراء خمس طائرات نقل عسكرية من نوع C295 MW والخدمات المرتبطة بها. كما تضمنت العقود الحديثة التي أبرمتها وزارة الدفاع عقدًا مع شركة (Goodrich Corp)، بقيمة 514 مليون درهم لشراء وتحديث حاويات

---

[1] صحيفة الشرق، الإمارات تعلن تفعيل اتفاقية دفاع مشترك مع فرنسا، 2022، https://asharq.com/ar

[2] حصلت الإمارات على استقلالها من بريطانيا في 1971م، بعد أن عملت السلطات في الإمارات السبع المتصالحة على وضع بديل لاتحاد الإمارات العربية لتعلن في 2 ديسمبر 1971 تأسيس الإمارات كدولة مستقلة ذات سيادة. للمزيد أنظر: https://www.na.ae/ar/archives/historicalperiods/union.aspx

[3] عبد الخالق عبد الله، مرجع سابق، 2021، ص 80-81

[4] نايف عبيد، مرجع سابق، 2004

للاستطلاع الجوي من نوع MS-110، وآخر مع شركة أخرى هي (Tawazun Dynamics) بقيمة 443 مليون درهم، لشراء جزئيات قنابل P-3، وتأهيلها على مقاتلات Mirage 2000-9 وطوافات Black Hawk، وعقد ثالث مع (Advanced Integrated Systems) لتقديم خدمات صيانة ودعم لوجستي لطائرات الاستطلاع. كما عقدت الإمارات صفقة مع شركة (Pilatus) السويسرية لشراء 25 طائرة طراز PC-21 للتدريب الأولي والمتقدم بقيمة 500 مليون فرنك سويسري. كما تعاقد سلاح الجو والدفاع الجوي عقد شراء 9 طوافات AW139 صنع Leonardo (6 للبحث والإنقاذ و3 لنقل كبار الشخصيات) بقيمة 732 مليون درهم. كذلك أبرمت عقدًا آخر مع Lockheed Martin بغية تطوير القدرات القتالية لطوافات (AH-64D Apache) من خلال تزويدها، بأنظمة مناظير محدثة لحيازة وتعيين الأهداف ومستشعر الرؤية الليلية للطيار. وتمثلت آخر المشتريات الدفاعية الإماراتية شراء 48 صاروخ THAAD، لنظام الدفاع الجوي للارتفاعات العالية، و9 منصات إطلاق وتوفير خدمات الدعم اللوجستي، وقطع الغيار والتدريب بكلفة تصل إلى 1.135 مليار دولار أميركي. وتأتي هذه الصفقة بعد أن فازت شركة (Raytheon) بعقد تبلغ قيمته 3.3 مليارات دولار لتوريد عدد غير محدد من أنظمة باتريوت ذات القدرة المحسنة PAC-3، إضافة إلى خدمات الدعم اللوجستي والتدريب. كما تحركت الإمارات في اتجاه إبرام صفقات مع الصين أيضاً، حين وقعت اتفاقية شراء عدد غير محدد من راجمات الصواريخ AR3 المتعددة الفوهات، لتكون بذلك الدولة الأولى التي تستورد هذا السلاح[1].

ومن جانب صفقات القوات البرية، أبرمت القوات المسلحة خلال عام 2017 عقدًا بلغ قيمته 2428.6مليون درهم لشراء عدد غير محدد من العربات المدرعة الثمانية الدفع ARMA من صنع شركة (OtoKar) التركية، وعقدًا آخر بقيمة 255.4 مليون درهم لشراء عدد من عربات الجيل الرابع طراز AMV صنع شركة (Patria) الفنلندية، وآخر مع (International Golden Group) بقيمة 394.3 مليون درهم، وآخر مماثل مع MBDA بقيمة 343.8 مليون درهم ومع (Caracal) أو (Tuff Global) الإماراتيين بقيمة 738.6 مليون درهم، ومع (Siham Al Khalij) بقيمة 226.5 مليون درهم لشراء ذخائر لصالح القوات البرية. كذلك أبرمت أيضًا عقدًا مع Raytheon بقيمة 1296مليون درهم لشراء ذخائر لصالح القوات البرية

[1] دفاع21، الإمارات العربية المتحدة: تقرير دفاعي. مجلة الدفاع والأمن والجوفضاء الرائدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2018، شوهد بتاريخ: 7-6-2022.

والدفاع الجوي. كما أبرمت عقدًا مع (NIMR Automotive) لشراء نحو 1750 عربة عسكرية متعددة الطرز[1].

ومن جانب آخر، في إطار تنامي العلاقات الإماراتية الروسية، أُبرمت القوات المسلحة الإماراتية صفقة مع شركة (Rosoboronexport) بلغ قيمته 3603 مليون درهم لشراء نحو 5000 صاروخ مضاد للدبابات. علاوة على ذلك، وافق الكونغرس الأميركي على طلب مبيعات عسكرية خارجية بقيمة 476 مليون دولار أميركي تقدمت به الإمارات من أجل شراء 4000 صاروخ AGM-114 R/K Hellfire على مدى السنوات الثلاث المقبلة، وتشتمل الصفقة على تقديم خدمات التدريب والدعم التقني[2].

وعلى مستوى صفقات القوات البحرية، أبرمت القوات البحرية صفقة مع «حوض أبو ظبي لبناء السفن» بقيمة 100 مليون درهم لتوريد أنظمة اتصالات للقوات البحرية. وأخرى مع (Thales) بقيمة 822.2مليون درهم لشراء أنظمة سونار مقطورة. وكذلك مع (CAE Maritime) بقيمة 275.4 مليون درهم لشراء وتركيب محاكيات في مركز التدريب البحري. بالإضافة إلى ذلك، أعلنت شركة CAE الكندية أنها أبرمت عقودًا للقوات المسلحة الإماراتية بلغ قيمتها الإجمالية نحو 145 مليون دولار كندي، وتتضمن العقود تصميم وتطوير مركز تدريب بحري NTC شامل لصالح البحرية الإماراتية وتزويد القيادة الجوية الإماراتية المشتركة بمجموعة من محاكيات الطوافات ومساعدات التدريب على طوافات MRH 407 المتعددة الأدوار صنع (Northstar Aviation) فضلًا عن طوافات UH-60M Black Hawk صنع Lockheed Martin[3].

ومن الصفقات الإماراتية المهمة الجديرة بالذكر تلك المتعلقة بشراء قمرين صناعيين خاصين بالتجسس من طراز Falcon Eye. وتعتبر هذه الصفقة أول عقد كبير يجمع بين فرنسا ودولة من مجلس التعاون الخليجي بشأن تكنولوجيا الأقمار الصناعية الاستخباراتية المتقدمة، تصنع الأقمار الصناعية من قبل المقاول الرئيسي

[1] دفاع21، المرجع السابق، 2018
[2] دفاع21، المرجع السابق، 2018
[3] دفاع21، المرجع السابق، 2018

(Airbus Defence and Space) وشركة (Thales Alenia Space) التي تقوم بتصنيع حمولات الأقمار الصناعية، وكجزء من الصفقة سيتم تدريب 20 مهندسًا على استخدام المعدات الجديدة[1].

3: لمعارض العسكرية المحلية: تستضيف الإمارات العربية المتحدة عدداً من المعارض العالمية الخاصة بالأسلحة، وتستخدمها كآلية لتوطيد علاقات قياداتها بالشركات المنتجة للسلاح عبر العالم، وكآلية للاتصال الثنائي والمتعدد الأطراف بين أعلى المستويات المدنية والعسكرية حول العالم. وعمدت الإمارات منذ الاستقلال على تنظيم معارض متنوعة من بينها معرض ومؤتمر الدفاع الدولي "أيدكس" والذي يعقد مرة كل عامين، وعقد للمرة الأولى في عام 1993، ويعد هذا المعرض من أضخم المعارض في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. بالإضافة إلى ذلك، تنظم الإمارات معرض الدفاع والأمن البحري "نافدكس"، والذي يعرض فيه أنظمة الدفاع البحري ومعدات الأمن البحري، ويتزامن موعد انعقاده مع معرض "أيدكس"، كذلك معرض ومؤتمر الأنظمة غير المأهولة "يومكس"، ومعرض ومؤتمر المحاكاة والتدريب "سيمتكس"[2]. ويعتبر المعرض الدولي للمعدات الدفاعية "أيدكس"، منصة دولية لعرض أحدث التقنيات والابتكارات في قطاع الدفاع البري والبحري والجوي، وهو ملتقى عالمي لإبرام شراكات استراتيجية بين مختلف الشركات العالمية المتخصصة، كما يعد منصة لبناء وتعزيز العلاقات بين الدوائر الحكومية، والشركات والقوات المسلحة في جميع أنحاء المنطقة[3].

تميزت دورة المعرض التي جرت في عام 2013 م، بأنها الأضخم والأكبر في تاريخ المعارض الذي انطلق قبل عشرين عامًا، حيث شاركت فيها 1112 شركة من 59 دولة، و28 جناحاً على مساحة عرض صافية تصل إلى 133 ألف متر مربع. وشارك في المعرض أكثر من 77 وزير دفاع و79 شخصية عسكرية مهمة من رؤساء الأركان وقادة القوات الأجنبية، إضافة إلى وجود وفود عسكرية من 82 دولة على جميع

---

[1] دفاع21، المرجع السابق، 2018

[2] صحيفة الاستقلال، الإمارات وشركات السلاح.. سياقات العلاقة وأسباب التوجه. أوراق بحثية، 2020. https://www.alestiklal.net

[3] وزارة الدفاع، "ايدكس" 2021 واجهة مشرقة لدولة الإمارات. دولة الإمارات العربية المتحدة. 2021، شوهد بتاريخ: 6-6-2022. https://mod.gov.ae/ar/idex-2021-is-a-bright-facade-for-the-uae/

المستويات القيادية، كما شاركت الإمارات بأكبر جناح وطني ضم أكثر من 140 شركة وطنية[1]. ومثل هذا المعرض نافذة للالتقاء بين الشركات المعنية بمعدات الدفاع والخبراء المعنيين بهذا المجال لتبادل الآراء حول أفضل السبل لمواجهة الأخطار التي تهدد السلام والاستقرار في المنطقة والعالم. وفي هذا السياق، تشكل المعارض الدفاعية أحد آليات الدبلوماسية الدفاعية الإماراتية، ومن خلال تنظيمه المتكرر باتت الإمارات مركزًا في مجال استضافة وتنظيم المعارض الدفاعية والمؤتمرات الدولية، وبات معرض الدفاع الدولي واجهة مشرقة لدولة الإمارات، خاصةً وأنه نجح في ترسيخ مكانته على خريطة المعارض الدولية للصناعات الدفاعية في العالم. وبالنظر إلى مردود المعارض التي تقام في الإمارات، يلاحظ الأثر الإيجابي تجاه تحقيق أهداف الدبلوماسية الدفاعية الإماراتية.

تشكل المعارض من الناحية السياسية، نافذة لتوضيح وجهات الدولة وسياستها الخارجية، ومن ناحية دفاعية، يدعم علاقات الإمارات مع العالم الخارجي، فهي مناسبة للتباحث مع الوفود الرسمية، المتمثلة في وزراء الدفاع لكافة الدول المشاركة في تعزيز العلاقات الدفاعية والعسكرية مع العالم الخارجي. ومن ناحية أخرى، فإن المعارض إحدى الآليات التي تحقق الدولة من خلالها سياسة تنويع السلاح العالمي، والتي من شأنها تلبية احتياجات القوات المسلحة، وذلك في مجالات التسليح والتدريب وصناعة المعلومات والتخطيط والتنظيم، من أجل الحفاظ على مكانة الجيش الإماراتي بين الجيوش الأخرى. كما أن للمعارض أهمية كبرى من جانب اقتصادي للمنتجات الوطنية، خاصةً وأن دولة الإمارات العربية المتحدة من إحدى الدول المهتمة بالتصنيع الدفاعي. وفي هذا الإطار، أزاحت الإمارات الستار عن أول آلية عسكرية يتم تصنيعها بالكامل في دولة الإمارات من نوع "النمر" عام2011، والتي تنافس نظيرتها من طراز "الهمر" الأمريكية[2]. كما عرضت الإمارات في نسخة عام 2017، مدرعة "نمر جيس" التي استخدمت في حرب اليمن، وقد حظيت باهتمام واسع وحظت بمشروع مشترك مع وزارة الدفاع الجزائرية لإنتاج مجموعة آليات نمر في الجزائر. وكذلك تعاونت الشركة مع شركة "في أوبي التشيك" الحكومية التي أنشأتها وزارة الدفاع في

[1] درع الوطن، الصناعات العسكرية في الإمارات.. مؤشرات وأبعاد استراتيجية. مجلة عسكرية واستراتيجية، (493)، 2013، ص12-13.

[2] درع الوطن، المرجع السابق، 2013

جمهورية التشيك، لتلبية متطلبات السوق الوطنية، بالإضافة إلى تلبية الطلب في دول مجموعة فيشغراد الأخرى[1].

وعلى مستوى آخر، يعتبر المعرض مكسب نوعي حيث يشكل في أحد جوانبه، دورة تثقيفية موسعة لأفراد القوات المسلحة الإماراتية، وقادتها من مختلف المستويات القيادية، على التعامل ومعرفة مستجدات تقنيات التسليح العسكري، الأمر الذي يعد مكسبًا بالغ الأهمية، كونه يهيئ هؤلاء القادة للتطلع إلى كل ما هو جديد، ويحفز رغبتهم في الاستفادة من صفقات التسليح، التي تعقدها القوات المسلحة سواء خلال المعرض أو عبر آليات أخرى. كما يسهم وجود هؤلاء القادة خلال فترة المعرض واحتكاكهم بنظرائهم من الدول الأخرى، بالرغبة الدائمة في التطوير والتحديث، الأمر الذي ينعكس بالإيجاب على جاهزية القوات المسلحة، وتأهيل أفرادها، وجاهزية المعدات العسكرية، بل أن هذا المردود النوعي على مستوى تبادل الخبرات والمعارف العسكرية يتجاوز قادة الإمارات، ويصل إلى قادة جيوش دول مجلس التعاون الخليجي، الذين يحرصون على المشاركة في المعرض للاستفادة من التجمع غير المسبوق للشركات الدفاعية من مختلف أرجاء العالم. أيضاً يوفر المعرض للمخططين العسكريين في دولة الإمارات فرصة فريدة لدراسة اتجاهات التصنيع العسكري في العالم، بالتالي بناء تصورات حول القدرات العسكرية للجيوش الحديثة، ورسم سيناريوهات أقرب للدقة حول احتياجات القوات المسلحة الإماراتية، من معدات وأسلحة في ضوء مقارنتها بواقع واتجاهات التسليح العالمية. بالإضافة إلى ذلك، يوفر إقامة المعارض فرصة لتبادل المعلومات مع نخبة الجيوش الحديثة، والتباحث بشأن تطوير الصناعات الدفاعية. إلى جانب ذلك، تتيح المعارض فرصة تسويقية هائلة من خلال منحها أولوية استثنائية في الترويج والتسويق والتعاقدات الخاصة بقواتها[2]. وعلى سبيل المثال لا الحصر، تعاقدت دولة الأمارات على هامش معرض أيدكس 2017، مع شركة (Cubic Simulation Systems) الأمريكية على شراء وتركيب أنظمة المحاكاة للتدريب الداخلي بمبلغ 2,48 مليون دولار. كما تعاقدت أبو ظبي مع شركة "AP AP / PUPL" لشراء طائر إنذار مبكر من طراز "SRSS G6000" وزيادة قطع غيار المعدات الأرضية والمواد الاستهلاكي بمبلغ 235,7

[1] الجندي، التصنيع العسكري ومعارض الدفاع في دولة الإمارات العربية المتحدة أو الصناعات العسكرية الإماراتية قاطرة لتعزيز سيادة الدولة والنهوض باقتصادها. وزارة الدفاع. الإمارات العربية المتحدة، 2021. https://www.aljundi.ae

[2] درع الوطن، مرجع سابق، 2013

مليون دولار. كما تعاقدت مع الشركة الألمانية "Rheinmentall Defence Electronics" لشراء أنظمة المحاكاة للتدريب القتالي بمبلغ 41,18 مليون دولار، وشركة (Raytheon Company) على شراء صواريخ بمبلغ 166,54 مليون دولار. كما يلاحظ عدم اقتصار تعاقداتها على الشركات الغربية وإنما حرصت على تنويع علاقاتها الدفاعية لتتضمن شركات روسية وصينية، ومن ذلك تعاقدت الإمارات على هامش نفس المعرض مع الشركة الروسية (Rosoboronexport) لشراء صاروخ مضاد للدروع بمبلغ 708,8 مليون دولار، لتلبية الاحتياجات الدفاعية المحلية. كذلك تعاقدت الحكومة الإماراتية مع شركة (International Golden Group) لشراء ذخائر لصالح القوات الجوية والدفاع الجوي بمبلغ 19.63 مليون دولار[1]. كما كشفت شركة كالدس الإماراتية من خلال جناحها في معرض عام 2019 عن طائرتها القتالية الخفيفة والمتعددة المهام "B-250" وآلية المشاة القتالية "وحش". وفي 17 فبراير 2019، وقعت مذكرة تفاهم مع شركة "جي دي الشرق الأوسط" لصناعة الطيران والدفاع التي تتخذ السعودية مقرًا لها، بهدف تصدير طائرتها الهجومية الخفيفة الجديدة "B-250" إلى أسواق أخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[2].

4: التعاون العسكري مع الدول في مجال التعاون العسكري سعت الإمارات العربية المتحدة إلى إقامة أنماط للتعاون مع الدول، واهتمت بالتركيز على التدريب والتعليم العسكريين. حيث استضافت الإمارات برنامج بإدارة ألمانية لتدريب الشرطة العراقية بالتعاون مع مدربين من الشرطة الاتحادية في عامي 2003 و2011، بالإضافة إلى أن إمارة أبو ظبي أنشأت فرقة نسائية في عام 2018، من خلال تدريب جنديات عربيات لحفظ السلام في أكاديمية خولة بنت الأزور العسكرية للنساء. هذه المبادرة تجمع بين بناء القدرات وتعزيز الصورة الدولية، كما أنها تشكل جزء من الاتفاق الذي وقعته وزارة الدفاع الإماراتية مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، من أجل زيادة أعداد الجنديات في قوات حفظ السلام. ما يعتبر إحدى آليات الدبلوماسية الدفاعية الإماراتية، لتعزيز صورتها في موقع الدولة القادرة على دعم الشركاء الأقل استقرارًا، وتقديم التدريب العسكري في المجال العسكري، ما يحقق للإمارات أهدافها وجعلها مركزا إقليميًا ودوليًا للتدريب والتعليم في

---

[1] الجندي، مرجع سابق، 2021

[2] جان لو سمعان، صعود صناعة الدفاع الإماراتية. مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2019. https://carnegie-mec.org/sada/79122

القطاع الدفاعي. أما في أفغانستان، شاركت بقوة عسكرية نحو 200 جندي من القوات الخاصة الإماراتية ضمن قوة المساعدة الأمنية الدولية بقيادة حلف الناتو منذ عام 2003م، وفي الفترة الأخيرة قامت الإمارات بتدريب مجندين التحقوا بقوات النخبة الأفغانية لمكافحة التمرد منذ عام 2018. وفي ذات العام، انضمت الإمارات بصفة دولة شريكة إلى مهمة الدعم الحاسم التي ينفذها الناتو في أفغانستان. وفي الساحل الأفريقي، قامت الإمارات بإنشاء أكاديمية عسكرية في موريتانيا، تحت أسم كلية محمد بن زايد للدفاع في عام 2016، لتدريب كبار ضباط قوة مجموعة دول الساحل الخمس (بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر). وشكل ذلك محرك لدبلوماسيتها الدفاعية والسياسة الخارجية، في المناطق التي انتشرت فيها القوات الإماراتية سابقًا، ضمن عمليات السلام كالصومال مثلاً، فقدمت التدريب والمعدات لشرطة بونتلاند البحرية، وللشرطة والقوات العسكرية في أرض الصومال منذ عام 2018 م. والجمع بين التدريب والتجهيز بالمعدات، فقامت القوات المسلحة الإماراتية بتزويد دولة مالي بـ 30 آلية مدرعة من طراز "تايفون"، و15 آلية مدرعة خفيفة الوزن مصنوعة في الإمارات من طراز "كوغار"، فضلًا عن تدريب القوات المسلحة المالية في الأكاديمية العسكرية لمجموعة دول الساحل الخمس الممولة من الإمارات في عام 2020[1].

5: الشراكات العسكرية الدولية : تتمتع الإمارات العربية المتحدة بشراكات عسكرية رئيسة من بينها الشراكة مع الدول الخمسة الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، لا سيما المملكة العربية السعودية، علاوة على علاقتها العسكرية الحيوية مع الولايات المتحدة الأمريكية. وفقًا للقائد السابق في القوات العسكرية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط أنتوني زيني، فإن الشراكة الدفاعية الإماراتية الأمريكية، تمثل العلاقة الأقوى، حيث تعد هذه الشراكة مهمة للطرفين[2]. كما تعد العلاقات بين الأجهزة الاستخباراتية الإماراتية والأمريكية، من بين أفضل العلاقات التي تحظى بها الولايات المتحدة في العالم العربي، وتبدي الحكومة الإماراتية رغبتها في تعزيز العلاقات العسكرية مع الولايات المتحدة، بما في ذلك، شراء الأسلحة المتطورة وفق إجراءات مبسطة. وقد طبقت الإمارات عقب اجتياح العراق للكويت عام 1990، سياسة التعاون العسكري الأوثق مع الولايات

[1] Eleonora Ardemagni, The UAE's Military Training- Focused Foreign Policy, Carnegie Endowment for International Peace, 2020.

[2] Rajiv Chandrasekaran, In the UAE, the United States has a quiet, potent ally nicknamed 'Little Sparta', The Washington Post, 2014.

المتحدة، نظرًا للتهديدات التي شكلتها الدولتان القويتان في المحيط الإقليمي، العراق وإيران آنذاك، وبموجب هذا التعاون استضافت الإمارات 5000 عنصر من القوات الأمريكية في أراضيها[1]، علاوة على سرب طائرات مقاتلة يتكون من 6 طائرات F-22، وسرب طائرات استخبارات ومراقبة واستطلاع يتكون من 4 طائرات (يو2) وسرب طائرات إنذار مبكر يتكون من طائرات بوينج E-3 Sentry، وسرب طائرات تزود بالوقود يتكون من 12 طائرة من طراز KC-10A، وسرب طائرات استخبارات ومراقبة واستطلاع دون طيار يتكون من طائرات جلوبال هوك من طراز RQ-4، ومنظومتي دفاع صاروخي من طراز باتريوت[2]. كما تتمركز القوات البحرية الأمريكية في ميناء جبل علي، ويشكل هذا الميناء مرسى لحاملات الطائرات الأمريكية المتطورة. ومنذ 2009 تشهد مبادرات التعاون العسكري أيضًا مشاركة القوات الجوية الإماراتية في المناورات العسكرية السنوية صقر الصحراء والعلم الأحمر في قاعدة نيليس الجوية في الولايات المتحدة الأمريكية[3]. وفي العام 2013 عقدت الإمارات حوارًا عسكريًا استراتيجيًا مشتركًا مع الولايات المتحدة بهدف تعزيز التكامل بين الموارد العسكرية، ووضع خطة مشتركة بشأن كيفية الرد على أي اعتداء محتمل على الإمارات، وصنفت الإمارات العربية المتحدة بمثابة حليف رئيسي خارج حلف شمال الأطلسي وإلى جانب باقي الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي. كما وقعت الإمارات العربية المتحدة اتفاقية التعاون الدفاعي الثنائية لعام 2019 مع الولايات المتحدة الأمريكية، كوسيلة لتعزيز التنسيق وقابلية التشغيل البيني والعمليات المشتركة، وتشمل مهمة التدريب الأمريكي داخل الإمارات والولايات المتحدة، تدريب الطيران والدفاع الصاروخي وتدريب العمليات الخاصة وتمارين المدفعية والاستطلاع والمناورة[4].

ولم تقتصر الشراكات العسكرية الإماراتية على الولايات المتحدة الأمريكية، وإنما عملت الإمارات على تنويع خياراتها التحالفية، وقامت باستضافة قوات عسكرية فرنسية في الإمارات، بما فيه المرافق البحرية والإمدادات

[1] Kenneth Katzman, The United Arab Emirates (UAE): Issues for U.S Policy. Congressional Research Service, 2022.

[2] The International Institute for Strategic Studies, The Military Balance, Routledge Taylor & Francis Group. 2019, pp, 375.

[3] Kenneth Katzman, 2022

[4] Dalton & Shah, Evolving UAE Military Foreign Security Cooperation: Path Toward Military Professionalism. Carnegie Endowment for International Peace, 2021. Pp. 13

الجوية ومعسكر السلام الذي يأوي حوالي 560 جندي فرنسي[1]، وتتكون القوات الفرنسية من سرية قتال مدرعة ودبابات لوكلير ومدافع سيزر و6 طائرات رافال. كذلك تتمركز قوات أسترالية يبلغ عدد أفرادها 650 فرد، مع عدد من الطائرات تتضمن طائرات إنذار ومراقبة جوية وطائرات تزود بالوقود وطائرتي نقل طراز سي 130. كما تتواجد قوات عسكرية بريطانية نحو 200 فرد، رفقة طائرات تزود بالوقود وطائرات نقل طراز سي 130 وأخرى طراز سي 14 إيه. كذلك، هناك قوات كورية جنوبية نحو 139 فردًا يساهمون في أنشطة مدرسة القوات الخاصة الإماراتية، إلى جانب قوات إيطالية البالغ عددهم نحو 120 فردًا برفقة طائرتي نقل طراز سي 130، وقوات دانيماركية يبلغ تعدادها 20 فردًا يشاركون في العملية التي يشنها التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة[2].

6ً: المشاركة في عمليات حفظ السلام: سعت الإمارات العربية المتحدة ضمن عقيدتها العسكرية القائمة على صون واحترام القانون والشرعية الدولية والالتزام الثابت بالمبادئ والقوانين للمشاركة في عمليات حفظ السلام التي يقودها المجتمع الدولي، حيث قامت القوات المسلحة الإماراتية بأدوار حيوية في العديد من عمليات حفظ السلام الدولية[3]. تعبر المشاركة ضمن عمليات حفظ السلام الدولية عن السياسة الخارجية للدول وبالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة فمشاركاتها في عدد من عمليات حفظ السلام عن موقفها وسياستها حيال هذه الملفات، كما تعتبر أداة مهمة لخدمة مصالحها الوطنية والدفاع عن الدول الشقيقة والصديقة لها وتحقيق الاستقرار والسلام في جوارها الإقليمي والدولي. علاوة على ذلك فإن المشاركة في عمليات حفظ السلام والإغاثة الدولية توفر الكثير من الخبرات المهنية والمهارات الميدانية لعناصر الجيوش المشاركة، ومن أبرز المكاسب على هذا الصعيد كسب مهارات مستحدثة في العمل الميداني الخاص بمواجهة حالات الطوارئ والكوارث الطبيعية والعمل ضمن ظروف مناخية مختلفة، ويكسبهم أيضًا مزيدًا من الخبرات في التعامل مع هذه الظروف الميدانية والمناخية كما يكسب أفراد القوات المسلحة مزيد من الخبرات في التعامل وتبادل

---

[1] Angelique Chrisafis, France opens military base in UAE despite Iranian concerns. The Guardian News, 2009.

[2] The International Institute for Strategic Studies, 2019. Pp 375

[3] الخليج، دور قواتنا المسلحة في حفظ السلام يجسد مبادئ السياسة الخارجية الإماراتية، 2012. https://www.alkhaleej.ae/

الخبرات مع عناصر أجنبية سواء في المناطق المنكوبة أو تلك التي تنتمي إلى قوات دول أخرى مشاركة ضمن عمليات حفظ السلام[1].

جدول رقم 2:

يوضح مشاركات الإمارات في عمليات حفظ السلام

الدولة	المنظمة	السنة
اليمن	عملية عاصفة الحزم	2015
التحالف الدولي لمحاربة داعش	الأمم المتحدة	2014
ليبيا	قوات حلف الناتو	2011
البحرين	قوات درع الجزيرة	2011
أفغانستان	قوات إيساف (الأمم المتحدة)	2003
كوسوفو	عمليات حفظ السلام (الأمم المتحدة)	1999
الصومال	قوات الأمم المتحدة (عملية إعادة الأمل)	1993
حرب الخليج الثانية	درع الجزيرة ضمن التحالف الدولي	1991
لبنان	قوات الردع العربية لحفظ السلام (جامعة الدول العربية)	1975

المصدر: إعداد الباحث استناداً على مصادر[2]

يوضح جدول رقم 2 أعلاه؛ مشاركات دولة الإمارات العربية المتحدة ضمن علميات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية كحلف الناتو ودول مجلس التعاون الخليجي علاوة على الجامعة العربية، كمساهمة فاعلة مع المجتمع الدولي في كل ما من شأنه تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية وخلال العقود الماضية دفعت القوات المسلحة الإماراتية بقواتها للمشاركة في عمليات حفظ السلام، وكانت أول مشاركة

[1] درع الوطن، الأمن المائي.. أولوية على أجندة القيادة الإماراتية. مجلة عسكرية واستراتيجية، (487)، 2012، ص9.

[2] إعداد الباحث استناداً على مصادر: (مولانا، 2019)، (وكالة رويترز، 2011).

للقوات المسلحة الإماراتية في عمليات حفظ السلام في دولة لبنان عام 1975، حيث شاركت بقوات عسكرية ضمن قوات الردع العربية لحفظ السلام، وتكونت القوة الإماراتية من سريتي مشاة وسرية مدرعات وسرية إسناد وفصيل هندسة ميدان وفصيل دفاع جوي وفصيل إشارة ووحدات إسناد إداري ومستشفى ميداني. أما المشاركة الثانية فكانت في حرب الخليج الثانية عام 1991م ضمن قوات درع الجزيرة بالتنسيق مع التحالف الدولي واشتملت القوات الإماراتية المشاركة على قوة دبابات وعدة طائرات. بالإضافة إلى مشاركتها في الصومال في عام 1993م حيث شاركت الإمارات بكتيبة عسكرية رفقة طائرات مروحية ضمن قوات الأمم المتحدة التي تدخلت في الصومال ضمن عملية إعادة الأمل لحفظ السلام، ثم سحبت أبو ظبي قواتها في عام 1994م بعد سحب أمريكا لقواتها. ومن المشاركات الأخرى في تسعينيات القرن العشرين، المشاركة الإماراتية في عمليات حفظ السلام في كوسوفو عام 1999م بقوات بلغ عددها 100 جندي رفقة طائرات مروحية طراز أباتشي. وفي أفغانستان عام 2003، شارك الجيش الإماراتي بأكثر من 1200 فرد ضمن قوات "إيساف" المنخرطة في حرب أفغانستان، وكان عملها يتركز في تنفيذ خطط إعادة الإعمار وحفظ الأمن[1].

كذلك تجربة أخرى في مملكة البحرين عام 2011م بقوات ناهزت 500 عنصر ضمن قوات درع الجزيرة التابعة لمجلس التعاون الخليجي إبان المظاهرات الشعبية ضد الحكومة والعائلة المالكة[2].

فضلا عن المشاركة ضمن قوات حلف الناتو في الحرب في ليبيا 2011، حيث أرسلت الإمارات ست طائرات مقاتلة من طراز ميراج وست طائرات مقاتلة من طراز F-16. كذلك ساهمت القوات المسلحة الإماراتية ضمن التحالف الدولي لمحاربة تنظيم الدولة في عام 2014م، علاوة على مشاركتها في عملية عاصفة الحزم التي دشنها تحالف دعم الشرعية الذي تقوده السعودية في اليمن[3].

7: القواعد العسكرية الإماراتية في الخارج

اعتمدت دولة الإمارات خلال السنوات الماضية على نشر قواعدها العسكرية في مناطق شتى حول العالم عبر سياسة الاستفادة من مقدراتها العسكرية. تعتبر هذه القواعد علامة على الأنشطة العسكرية المتزايدة لدولة

---

[1] أحمد مولانا، مرجع سابق، 2019

[2] وكالة رويترز، الإمارات تصرح بإرسال 500 ضابط شرطة إلى البحرين، 2011، شوهد بتاريخ: 8-6-2022. https://jp.reuters.com/article/oegtp-bahr-uae-at3-idARACAE72D16H20110314

[3] أحمد مولانا، مرجع سابق، 2019

الإمارات العربية المتحدة وتعتبر أداة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية. وتهدف الإمارات من خلال هذه القواعد لأن تكون لاعبًا إقليميًّا قويًّا لا سيما في خليج عدن، كما تهدف إلى تعزيز نفوذها الجيوسياسي في المناطق المهمة بالنسبة للتجارة الدولية[1].

خريطة رقم1:

توضح الخريطة القواعد العسكرية لدولة الإمارات العربية المتحدة في الخارج

المصدر : (TELCİ & TUBA,2018)

توضح الخريطة رقم1 أعلاه التواجد العسكري الإماراتي المتمثل في القواعد العسكرية في الخارج، وتعتبر القواعد العسكرية أداة جديدة تستخدمها الإمارات كآلية من آليات الدبلوماسية الدفاعية، لتحقيق أهداف السياسة الخارجية. وعملت الإمارات على إنشاء قواعد عسكرية في أماكن استراتيجية حول الشرق الأوسط، مع التركيز بشكل خاص على البحر الأحمر والقرن الأفريقي ومنطقة المحيط الهادي. وبشكل ممنهج منذ 2014، أنشأت الإمارات قواعد في جزيرة سقطرى وجزيرة بريم في اليمن، وأرض الصومال وبونتلاند في

[1] Ismail Telci & Tuba Horoz, Military Bases in the Foreign Policy of the United Arab Emirates. The Gulf on the Verge Global Challenges and Regional Dynamics, Vol. 20, No. 2, 2018, pp. 143-166.

الصومال وميناء عصب بإريتريا. وتهدف الإمارات من خلال هذه الآلية أن تصبح مؤثرًا إقليميًا لا سيما في خليج عدن، كما تهدف أيضاً إلى تعزيز نفوذها الجيوسياسي من خلال التواجد العسكري في المنطقة[1]. وتنشط مؤسسات مدنية إماراتية في مؤازرة مساعي الدولة؛ حيث حصلت شركة موانئ دبي على حق امتياز إدارة عدة موانئ في تلك المنطقة، مما جعلها تستثمر في ميناء "مصوع" بأريتريا أيضًا، ومطار وميناء بربرة الذي حولته إلى قاعدة عسكرية في عام 2019، وإقامة قواعد عسكرية إماراتية في جزيرة ميون بمضيق باب المندب، وقاعدتين عسكريتين في ليبيا قاعدة الخادم وقاعدة الجفرة[2].

الخاتمة:

يتضح من خلال الدراسة أن الدبلوماسية الدفاعية ظهرت كمفهوم لتسمية المهام والوظائف التي تقوم بها القوات المسلحة للدول، وبالأخص الدول ذات الجيوش المتقدمة، كما أنها تناقش وظائف الدبلوماسية الدفاعية، والتي يصب فحواها في تنفيذ السياسة الخارجية للدولة، وتحقيق أهداف السياسات الخارجية. وكون هذا المصطلح حديث نسبيًا، فإن أول إشكالية واجهت الدراسة، هي غياب الدراسات المختصة التي تتناول الدبلوماسية الدفاعية الإماراتية. وتعد هذه الدراسة بمثابة استكمال للتراكم العلمي والبحثي الذي خلفته الدراسات السابقة العامة، وتتميز هذه الدراسة باستخدام منهج دراسة الحالة لفهم الدبلوماسية الدفاعية للإمارات العربية المتحدة، من ناحية تقديم صورة موجزة عن اتجاهاتها ودورها في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الإماراتية بصورة أكثر موضوعية.

يتضح أن الإمارات العربية المتحدة أبدت اهتمامًا واسعًا في الدبلوماسية الدفاعية حيث عملت على تنويع آلياتها بين الاتفاقيات الدولية والشراكات العسكرية الدولية والأسلحة والمعارض العسكرية المحلية والتعاون العسكري والمشاركة في عمليات حفظ السلام والقواعد العسكرية الإماراتية في الخارج، وأصبحت الدبلوماسية الدفاعية أحد الأدوات التي تستخدمها الإمارات لتحقيق أهداف السياسة الخارجية والسياسة الأمنية لدولة الإمارات من خلال العمل بالتزامن مع الدبلوماسية والسياسة الدفاعية عبر مبدأ التعاون العسكري الخارجي وإرساء علاقات عسكرية جيدة مع الدول وتحقيق التعاون المثمر.

---

[1] Ismail Telci & Tuba Horoz, 2018

[2] أسامة الرشيدي، القوتان الناعمة والصلبة في السياسة الخارجية: حالتا قطر والإمارات. رؤية تركية، الأبحاث– الدراسات، 2021، ص92.